

Distr.: General
13 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، برنامج لمواصلة
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني
بالتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طياً تقرير المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والتصحاح، بعنوان "خطة عمل هاشيموتو: خلاصة للإجراءات"، الذي قُدم في المنتدى العالمي الرابع للمياه الذي عُقد بمكسيكو سيتي في آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق الأول)، وكذلك ورقة معلومات أساسية مؤرخة آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن مشروع قرار مقترح عن السنة الدولية للتصحاح ٢٠٠٨، التي وزعها الدكتور أوشي آيد، رئيس المجلس الاستشاري بالإنابة، عضو البرلمان الألماني، النائب السابق لوزير التعاون الاقتصادي في ألمانيا، في جلسة إحاطة للوفود عُقدت في الأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتناً توزيع هذه الرسالة ومرفقيها في أقرب فرصة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) كيترو أوشيما

الممثل الدائم لليابان

لدى الأمم المتحدة



المرفق الأول بالرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

خطة عمل هاشيموتو

خلاصة للإجراءات

المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة
المعني بالمياه والتصحاح

آذار/مارس ٢٠٠٦

خلاصة للإجراءات

المحتويات

الصفحة

٤	رسالة من رئيس المجلس	١ -
٩	شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه	٢ -
١١	التمويل	٣ -
١٧	التصحيح	٤ -
٢١	الرصد والإبلاغ	٥ -
٢٤	الإدارة المتكاملة للموارد المائية	٦ -
٢٧	المياه والكوارث	٧ -
٣٠	جائزة الأمم المتحدة للمياه	٨ -
٣٢	من نحن	٩ -

١ - رسالة من رئيس المجلس

عندما اعتمدت أمم العالم الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تعهدت بأن تخفض بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف نسبة الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الأساسي. وما لم يف العالم بذلك التعهد، فسيكون من الصعب علينا تلبية الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات حيوية أخرى مثل التغذية والتعليم والقضاء على الفقر والبيئة، إذ أن الماء هو الحياة. ولكن التقدم الذي أحرز حتى الآن في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه والتصحاح كان متقطعاً وبطيئاً.

إننا بحاجة إلى تغيير جذري، وفعل سريع حازم.

ولهذا السبب، طلب مني كوفي عنان في عام ٢٠٠٣ أن أقود مجلساً استشارياً للأمين العام للأمم المتحدة معنياً بالمياه والتصحاح لتقديم المشورة له عن كيفية تحقيق هدف المياه. ويضم المجلس قيادات من ميادين متنوعة، وغالباً ما يسود مناقشاتنا جدل شديد. وبالرغم من اختلافاتنا، فإننا قد توصلنا إلى توافق في الآراء على خطة عمل طموحة بشأن المياه - وهي خلاصة الإجراءات هذه - لأننا متحدون في اعتقادنا بأن العالم يجب أن يقدم إدارة أفضل للمياه، والمياه النظيفة، وخدمات التصحاح الرئيسية، إلى مزيد من الناس.

وما يلي في خلاصة الإجراءات هذه، خطة عمل على نطاق عالمي للمساعدة على ضمان أن نلبي هدف المياه والتصحاح من الأهداف الإنمائية للألفية. ولم نخلق قرارات جديدة أو مزيداً من التحليل، بل استفدنا من الوثائق التي أجمعت عليها الاجتماعات والمؤتمرات العديدة السابقة. ويُدرك المجلس أن كثيراً من الأعمال المبشرة بالخير تجري في الوقت الحالي. ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتدعو خلاصة الإجراءات هذه إلى تحقيق النجاح في ستة مجالات حيوية. تتناول أقسام "إجراءاتك" الجهات الرئيسية العاملة في هذا المجال. وفي أقسام "إجراءاتنا"، يلتزم المجلس بصورة جماعية وفردية بالعمل مع هذه الجهات الرئيسية العاملة في هذا المجال. توجد عقبات عديدة، ولكننا يمكن بتوحيد قوانا بصورة فعالة، أن ندير مواردنا المائية بصورة أفضل وأن نحسن التصحاح بحيث نحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبدأ المجلس هذه المبادرة بطلب رمزي هام.

- ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يُنشىء جائزة الأمم المتحدة للمياه للتنمية المستدامة لكي تُمنح كل سنة خلال العقد الدولي للعمل "المياه من أجل الحياة"، تقديراً للتقدم غير العادي في مجالين - هما إمدادات المياه، والتصحاح.

شراكة الجهات المشغلة لإمدادات المياه

تحتاج الجهات المشغلة التي تقدم خدمات المياه إلى مساعدة. وتقدم الجهات المشغلة لخدمات المياه المملوكة ملكية عامة والتي تديرها الحكومات، حالياً أكثر من ٩٠ في المائة من المياه الموصلة بأنايب، وحتى التحسينات الإدارية الطفيفة يمكن أن تؤدي إلى منافع كبرى. ويوصي مجلس الإدارة بألية جديدة - هي شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه. وسيكون ذلك برنامجاً منظماً للتعاون فيما بين الجهات المشغلة لإمدادات المياه، يركز على الدعم المتبادل وعلى أساس أنه لا يهدف إلى الربح. ولكي نتوصل إلى أهدافنا:

- أن ينسق فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه دعم شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه من بين وكالات الأمم المتحدة؛
 - يطلب إلى الأمين العام أن يدعم برنامج شراكة الجهات المشغلة لإمدادات المياه ويشمل ذلك تشجيعاً محددًا للحكومات الوطنية على المعاونة في تنفيذه؛
 - تشجع وزارات المياه الوطنية شركات المرافق العامة على المساهمة في مسارات ملائمة، كما يجب على وزارات المالية الوطنية أن توفر لها الأموال.
- وسيضع مجلس الإدارة برنامج عمل، كما سيقترح ترتيبات مؤسسية لشراكة الجهات المشغلة لإمدادات المياه.

التمويل

يجب تمويل الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالمياه. إذ أن البنية الأساسية ومعدات الصيانة للمياه والتصحيح لا يمكن إنشاؤها أو تشغيلها دون مقابل. ويجب على السلطات المحلية أن تحتذب مزيداً من الأموال للجهات المشغلة لإمدادات المياه. ويجب على الحكومات أن تضع آليات ملائمة للتمويل لضمان بناء وصيانة الشبكات اللازمة على المستوى المحلي مما يتطلب خليطاً من التعريفات والإعانات. ويجب معالجة نواحي عدم العدالة في الأنظمة الحالية لرسوم الاستعمال لكي تصبح تلك الأنظمة قابلة للاستمرار وأكثر عدالة.

والعنصر الرئيسي في ذلك هو اجتذاب النوع المناسب من التمويل، وإصلاح المرافق التي يقل أداؤها عن الحد اللازم، عن طريق بناء القدرات. نحن نحتاج إلى أطر مالية وطنية لكي يمكن للجهات المشغلة لإمدادات المياه أن تقترض بالعملة المحلية بأسعار فائدة يمكنها تحملها. كما نحتاج إلى سياسات مستدامة لاستعادة التكلفة بتعريفات تتسم بالكفاءة وأنواع كافية من الإعانات والإعانات متعددة المصادر. ولكي نبليغ أهدافنا:

- يجب على المنظمات الإقليمية لبناء القدرات أن تضع برامج مستدامة لتحسين الإدارة والشفافية في خدمات المياه؛
 - نطلب من المؤسسات المالية الإقليمية والبنك الدولي إنشاء برامج متواصلة للربط بين الجهات المحلية المشغلة لإمدادات المياه، ومصادر جديدة للتمويل؛
 - يجب على السلطات المالية أن تضع برامج لتطوير الأسواق المالية المحلية.
- سيجري المجلس حوارات مع المؤسسات المالية الدولية وسيقوم بعمل عن كثب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحقيق أهداف التمويل.

التصحاح

لن يمكننا تحقيق هدف التصحاح من الأهداف الإنمائية للألفية بدون تغيير جذري. وهناك حاجة إلى مزيد من الوعي والإرادة السياسية، مع مزيد من القدرات. وعلى المستوى العالمي، يتمثل العنصر الرئيسي في الدعوة. ويجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جانبها أن تقوم بحملات منسقة لدعم تقديم التمويل والتسويق والتكنولوجيا والمساعدة التنظيمية والإرشاد. ويجب استخدام عقد "الماء من أجل الحياة" لبناء إرادة سياسية للتوصل إلى أهداف التصحاح. ولكي نبلغ أهدافنا:

- يجب أن نطلق على عام ٢٠٠٨ اسم "السنة الدولية للتصحاح"؛
 - يجب أن تمنح الأمم المتحدة جائزة سنوية للمياه تخصص للتصحاح، لإلقاء الضوء على الأشخاص المنخرطين في خدمات التصحاح المحلية؛
 - يجب عقد "مؤتمر عالمي للتصحاح" للأمم المتحدة في نهاية عقد "الماء من أجل الحياة" لرصد التقدم الذي تم إحرازه.
- وسيحث المجلس الجهات المانحة والمؤسسات ذات العلاقة والحكومات على أن تجعل التصحاح من الأولويات القصوى.

الرصد وإعداد التقارير

الرصد مهم لتقييم الأثر الحقيقي للاستثمارات لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه. وتحتاج الحكومات الوطنية إلى أنظمة الرصد والإبلاغ لإدارة برامجها الخاصة على نحو يتسم بالكفاءة. وباعتبار الأمم المتحدة راعية للأهداف الإنمائية للألفية، فإنها مسؤولة عن تقديم المنهجيات والبيانات الموثوقة بحيث يمكننا قياس التقدم العالمي نحو تحقيقها. ويحتاج البرنامج

المشارك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح، إلى مزيد من الاهتمام. ويحتاج فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه إلى تمويل كافٍ لكي يتمكن من قيادة جهد مستمر للحصول على صورة واضحة للتقدم أو عدمه في المسائل المتعلقة بالمياه. ولكي نبلغ أهدافنا:

- أن يعمل الأمين العام مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة لزيادة الأولوية الممنوحة لبرنامج الرصد المشترك في تخصيص الموارد؛
- أن تقوم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بدور رفيع المستوى على النطاق العالمي في تنسيق أنظمة الرصد وتقديم التقارير؛
- يطلب من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تنسق مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف لتطوير معارف أفضل بشأن جميع النفقات المتعلقة بالمياه. وسيعاون المجلس مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية لدعم الأمم المتحدة وغيرها في تنفيذ هذه التحسينات والتغييرات المقترحة.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية

يدرك المجلس التقدم المحرز نحو تلبية دعوة القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة، إلى إدارة وطنية متكاملة للموارد المائية وخطط لكفاءة استخدام المياه. ويقترح مجلس الإدارة أن تقدم كل دولة عضو خطتها، وأن تنشئ الأمم المتحدة منها قاعدة بيانات لمشاطرة الدروس المستفادة. ولكي نبلغ أهدافنا:

يطلب من الأمين العام أن يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم تقارير قبل القسم المستقل التابع للجنة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٨ (لمتابعة قرارات المياه والتصحاح) بشأن الإدارة الوطنية المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه، والإجراءات التي اتخذوها لتنفيذها والدعم الذي منحوه للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة (تقديم الدعم إلى الآخرين):

- يُطلب من فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه والجهات المانحة المهتمة بالموضوع أن تُقيم الدعم التي تحتاج إليه المنظمات العاملة عبر الحدود، بما في ذلك تحسين التعاون فيما بينها؛
- تدعى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة إلى إنشاء قاعدة بيانات لتجميع الدروس المستفادة من خلاصة خطط الإدارة الوطنية المتكاملة للموارد المائية.

وسيبداً المجلس حوارات مع الأمين العام ومع الأمم المتحدة ومع الحكومات؛ حسب ما يلزم، سعياً إلى تحقيق ذلك.

المياه والكوارث

يجب أن نخفض بصورة ملموسة الدمار الذي تُلحقه الكوارث التي يسببها الإنسان والطبيعة فيما يتعلق بالمياه. إذ يمكن التنبؤ بمعظم الظواهر الطبيعية التي تسبب كوارث متعلقة بالمياه. ولهذا يمكننا أن نركز اهتمام العالم على الأساليب الفنية المؤكدة للتنبؤ والوقاية. ولبلوغ أهدافنا:

- يطلب المجلس من الاستراتيجية العالمية للحد من الكوارث، مع البلدان المهتمة بهذا الموضوع، أن تجمع المعارف المتاحة عن التنبؤ بالكوارث المتعلقة بالمياه والوقاية منها والاستعداد لها والاستجابة لها، لإدراجها ضمن الخطط الوطنية وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة استخدام المياه؛
- نحث الخبراء على تصميم أداة لإيجاد وعي والتزام عالمي، وعلى تعريف هدف يمكن الاعتراف به دولياً يركز على الحد من فقدان الأرواح ووسائل كسب العيش؛
- يجب على الحكومات الوطنية والمحلية أن تضمن التوفير الفوري لمياه الشرب المأمونة والتصحاح خلال الكوارث وعقب حدوثها.

وسيتعاون المجلس مع جميع الجهات العاملة ذات الصلة لوضع تعريف لذلك الهدف من أجل الحد من فقدان الأرواح وسبل كسب العيش بسبب الكوارث المتعلقة بالمياه، ومن أجل تشجيع المجتمع الدولي على اعتماده.

لقد حان الوقت للعمل

يجب ألا نتردد. يجب على العالم أن يقوم بالعمل الآن. سوف نقوم بإجراءاتنا. كما نهيئ بكم أن تتخذوا إجراءاتكم. إن العمل الآن سينقذ الأرواح وينعش حياة الناس، وهو أمر أساسي إذا أردنا أن نحمي جميع أنواع الحياة وأن نحمي بيتنا، وهو كوكبنا المشمس.

(توقيع) ريو تارو هاشيموتو

رئيس

المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة

المعني بالمياه والتصحاح

٢ - شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه

يمكن أن يكون التعاون بين الجهات المشغلة لإمدادات المياه، أو شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه، آليات مفيدة لتقديم الدعم لبناء قدرات الجهات العامة المشغلة لإمدادات المياه. ونظراً لغلبة مشروعات القطاع العام، فمن المتوخى أن تكون معظم الشركات التشغيلية بين جهات مشغلة من القطاع العام. ومع ذلك، فإننا لا نستبعد الجهات المشغلة من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، أو من يمكنهم المساهمة في أداء مشاريع المياه العمومية على أساس غير هادف للربح^(١).

كما حدد المجلس عدة إجراءات يقوم بها المجلس، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والحكومات، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في ذلك، لكي تعزز شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه.

الهدف من شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه

- تقوية خدمات المياه المحلية عن طريق شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه وفي ذات الوقت ضمان الاعتراف بشركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه كوسائل مهمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

إجراءاتكم

- يمنح الأمين العام دعماً قوية لبرنامج شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه، تتضمن تشجيعاً محدداً للحكومات الوطنية للمعاونة في تنفيذه، عن طريق:
 - رسائل إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل الدعم؛
 - تعليمات إلى وكالات الأمم المتحدة وإدارتها من أجل الدعم، حسب ما هو ملائم، ويشمل الدعم من المكاتب الإقليمية؛
 - رسالة إلى الاجتماعات ذات الصلة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - رسالة إلى وسائط الإعلام.
- تنسق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية الدعم فيما بين وكالات الأمم المتحدة؛

(١) غير هادف للربح يعني استعادة الرواتب ونفقات السفر والمعيشة.

- تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئات الملائمة، بوضع قاعدة بيانات وواجهة للإنترنت لتشغيل آليات توفير شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه. وسيجري اختبار واجهة الإنترنت هذه ميدانياً قبل توسيع نطاق استعمالها ليغطي مناطق أخرى؛
- يجب أن تعمل شركات المرافق العامة التي لها خبرة في التوأمة، مع شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه، لكي تقوي المقترحات، وتساهم في تنفيذها؛
- يجب على وزارات المياه الوطنية أن تشجع شركات المرافق العامة على المساهمة في تجارب ملائمة، كما يجب على وزارات المالية الوطنية توفير الأموال لها؛
- يجب على الجمعيات المهنية للمياه أن تساهم في بناء آلية توفير مرتكزة على الإنترنت وأن تجعل شبكات كل منها متاحة للجهات المشغلة لإمدادات المياه الراغبة في إنشاء شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه؛
- يجب تشجيع المؤسسات المالية الدولية على تقديم الدعم المالي والفني لبرنامج شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه.

إجراءاتنا

- الدعوة إلى استعمال شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه وإظهار أهميتها وفوائدها الكامنة؛ ووضع تصور للآليات الأساسية لعمليات شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه؛ والمساعدة في عملية بدء التنفيذ، عن طريق:
 - حث المنظمات ذات الصلة على المساهمة إلى أن تكسب أنشطة الشراكة زخمها الخاص بها؛
 - رفع مستوى الوعي عن طريق الوجود في وسائل الإعلام؛
 - إقامة اتصالات شبكية رفيعة المستوى فيما بين المؤسسات والأفراد بشأن برنامج شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه؛
 - إسداء المشورة بشأن وضع آليات لشراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه وتعزيز الإجراءات المتعلقة بشراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه.
- إبراز برنامج شراكات الجهات المشغلة لإمدادات المياه في المنتدى العالمي للمياه، وفي مشورته التي يقدمها إلى الأمين العام؛

- وضع نموذج أوّلي لقاعدة بيانات وواجهة للإنترنت، بالتعاون مع رابطات المرافق العامة، لتشغيل آليات التوفيق بين شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه؛
- الشروع في مناقشات مع المؤسسات المالية الدولية لتقوية نموذج شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه والحصول على التزامها بتلك الشركات؛
- إجراء استعراض سنوي لنتائج شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه وتقييم إسهاماتها؛
- سيضع المجلس برنامج عمل وسيقترح ترتيبات مؤسسية لشركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه.

٣ - التمويل

يشكّل التمويل تحدياً كبيراً لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والتصحاح. ولم يتخذ المجلس أيّ موقف بشأن ملكية المرافق، مع أنه لاحظ أن الملكية العامة تشمل أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات المياه، وهو يؤكّد على ضرورة أن يكون لدى مشغلي المياه قدرة تشغيلية وأن يكونوا قادرين على البقاء من الناحية المالية. وحدد المجلس الإجراءات التي تشمل صانعي القرار على المستوى الوطني، والأوساط المالية ومجموعة الجهات المانحة؛ وأولئك المنخرطين في عملية تطبيق اللامركزية في مجال خدمات المياه والتصحاح على مستوى المقاطعة والبلديات.

الهدف ١ للتمويل

- (أ) على الحكومات الوطنية أن تضع غايات محدّدة وأرقاماً مالية مستهدفة للمياه والتصحاح.
- (ب) على الحكومات أن تحدّد افتراضات لعائدات سياساتها ونفقاتها لزيادة إمكانية الحصول على خدمات المياه والتصحاح، بما في ذلك الإشارة، حيث يقتضي الأمر، إلى ورقات استراتيجية الحدّ من الفقر.
- (ج) على الحكومات أن تتحمل مسؤولياتها في مجال مساعدة المجتمعات المحلية في الحصول على التمويل المطلوب.
- (د) يجب أن تعترف السياسات الوطنية بأن مستخدمي المياه ودافعي الضرائب سيؤمنون بالضرورة القسم الأعظم من التمويل الجديد. ويجب القضاء على الفوارق لجعل

الأنظمة الراهنة القائمة على دفع المستهلكين رسوماً، أكثر إنصافاً وقابلية للاستمرار. وعلى الرغم من أن استعادة التكاليف كاملة قد لا تكون هدف هذه السياسة، إلا أن السياسات الخاصة بالتعريفات ينبغي أن تؤمن استعادة التكاليف بشكل مستدام. وينبغي أن تكون السياسات محددة بشأن مستوى الإعانة الحكومية المتوقعة، بما فيها ترتيبات الإعانة متعددة المصادر والإعانات المخصصة للفئات الأفقر في المجتمع.

إجراءاتكم

- على الحكومات أن تحدّد أولويات تمويل مشاريع المياه بشكل ملائم وأن تعكس هذا الأمر في ورقاتها الاستراتيجية للحدّ من الفقر. إضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن السياسة الوطنية ما يلي:

سياسات لاستعادة تكاليف خدمات المياه بشكل مستدام؛

نظام تعريفات فعال لخدمات المياه مع إعانات مشتركة لأفقر الفئات حيث يلزم ذلك؛

إطار للسياسة يشجع مزودي خدمات المياه المحسنة؛

سياسة عامة معلنة بشأن اللامركزية المالية وتحسين النظام الضريبي وترتيباته بحيث يحتفظ مشغلو خدمات المياه والتصحاح بالعائدات؛

سياسات لمواجهة الفساد في قطاع المياه؛

أسواق رأس مال محسنة تعالج مشكلات تدني معدلات الادخار، وهروب رؤوس الأموال، والأنظمة المصرفية المتداعية؛

تحسين القدرة الاستيعابية في قطاعي المياه والتصحاح.

إجراءاتنا

- مناقشة السياسة المعتمدة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتقييم الأولوية المعطاة في الميزانيات الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر لقطاعي المياه والتصحاح؛

- رصد وضع التخطيط المالي الحكومي في قطاع المياه وتعميم المعلومات الخاصة به.

الهدف ٢ للتمويل

- (أ) على الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية أن تخصص المساعدة الإنمائية الرسمية لبناء المؤسسات، وإعداد مشاريع البنية التحتية، وزيادة قدرة مشغلي إمدادات المياه في البلدان النامية على اجتذاب موارد مالية جديدة والاستفادة من الالتزامات الحالية.
- (ب) على الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية ومقدمي المساعدة التقنية إعطاء أولوية كبرى لمسألة تحسين القدرات التي ستساعد المجتمعات المحلية والجهات المشغلة لإمدادات المياه على الإفادة من أسواق رأس المال، ومن ضمنها صناديق التقاعد.
- (ج) على المؤسسات المالية الدولية أن تقبل بأداء دور مهم في تمكين مشغلي إمدادات المياه من جعل عملياتهم أكثر فعالية وشفافية وقابلة للاستمرار من الناحية المالية من خلال الأسواق المالية المحلية والضرائب ومساهمات المستخدمين. وعليها أن توفر النصح للهيئات دون السيادة بشأن كيفية الوصول إلى مصادر التمويل المحلي والخارجي.
- (د) على الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية مراجعة ممارساتها في ميدان المساعدة الإنمائية الرسمية لتقييم حدود مساهمتها في:
- إعطاء الأولوية في التمويل للبلدان التي لا تسير على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- تقديم منح لتوفير المساعدة التقنية والصيانة والخدمات.
- توفير التمويل الهادف لدعم مصادر التمويل من خارج أطر المساعدة الإنمائية الرسمية وتوجيهها نحو قطاع المياه.

إجراءاتكم

- على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تشكل فريق عمل معنيا بالمياه والتصحيح، بإشراف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لها، لإعادة النظر في المبادئ التوجيهية لسياسة المنظمة في ميدان تنمية قطاع المياه لمعالجة النقاط المشار إليها أعلاه؛
- على لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تدعو إلى عقد دورة خاصة على مستوى رفيع بشأن المياه والتصحيح (ربما كجزء

- من الاجتماع الوزاري بشأن المياه والتنمية في عام ٢٠٠٧)، لإقرار إعادة النظر في المبادئ التوجيهية لسياسة المنظمة في ميدان تنمية قطاع المياه؛
- على الحكومات المعنية أن تطلب إجراء استعراض وتحديث فوريين لخطة العمل بشأن المياه والتي أقرتها قمة مجموعة الثمانية في إيفيان، واتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الاقتضاء؛
 - على المنظمات الإقليمية لبناء القدرات أن تضع برامج مستدامة لإيجاد إدارة أفضل وشفافية أكبر في خدمات المياه؛
 - على مصرف التنمية الإقليمي والبنك الدولي إنشاء برامج مستمرة لوصول مشغلي المياه المحليين بمصادر التمويل الجديدة؛
 - على السلطات المالية أن تحوّل التمويل المخصص لقطاع المياه إلى هذه المجالات.

إجراءاتنا

- تنظيم حوار مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاقتران مع الاجتماع السادس لمجلسها في باريس في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ بما في ذلك إجراء المتابعة اللازمة لخطة العمل بشأن المياه والتي أقرتها مجموعة الثمانية في إيفيان؛
- متابعة الحوار مع كل من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية في الفترة ما بين شهر تموز/يوليه لغاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛
- مناقشة هذه الاقتراحات مع رؤساء المؤسسات المالية الدولية خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة.

الهدف ٣ للتمويل

- (أ) على الحكومات المحلية أن تتحمل المسؤولية كاملة عن تعزيز أدائها وكفالة الشفافية ووضع معايير وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى جعل نفسها أكثر جاذبية بالنسبة إلى المصادر المالية.
- (ب) على الحكومات الوطنية أن تتخذ الترتيبات التي تسمح للحكومات المحلية ومشغلي إمدادات المياه المحليين بالوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية (حسب الحاجة)، بسهولة وبكلفة زهيدة.

- (ج) على الحكومات الوطنية، بمساعدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومصارف التنمية الإقليمية، أن تسهّل حصول البلديات على القروض، ولا سيما عن طريق:
- تنمية الأسواق المالية المحلية،
- وإسداء المشورة إلى الحكومات المحلية بشأن الأدوات والوسائل الملائمة للحصول على الأموال،
- والحد من مخاطر العملات،
- وتوفير قروض ذات آجال طويلة وبفوائد ميسورة للهيئات ما دون السيادية،
- وتحديد أو إيجاد آليات لتجميع التمويل تسمح للحكومات المحلية بالحصول على تصنيف ائتماني أفضل،
- وضمان قدرة البلديات على سداد الديون،
- وتوفير الشفافية والبيئة القانونية الجيدة.
- (د) يجب تكليف مصارف التنمية الإقليمية والمحلية أو المؤسسات المالية المتخصصة ضمن البلد نفسه بأداء دور الوسيط لإيصال الأموال الآتية من الخارج أو من الدولة المركزية إلى مشغلي المياه، ومن ضمنهم الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي حسّنت أداؤها.
- (هـ) على مصارف التنمية الإقليمية والمحلية والمؤسسات المالية المتخصصة أن تقدّم المساعدة التقنية إلى البلديات لإيجاد بيئة ملائمة للاقتراض (يجب مطالبة الحكومات المانحة بتقديم المساعدة من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).
- (و) على المنسقين المقيمين للأمم المتحدة أن يربطوا برامجهم بالإجراءات المشار إليها أعلاه عبر جمع المعلومات اللازمة والمركزة وعقد الاجتماعات،
- (ز) على الحكومات الوطنية والمحلية استكشاف إمكان اعتماد مناهج مبتكرة تساعد في إيجاد الوظائف في مجال التصحيح لتقليل التكاليف.

إجراءاتكم

- على المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية تقييم قدرتها على تنفيذ الإجراءات المشار إليها أعلاه، بما في ذلك إجراء مناقشات مع هيئات إدارتها عند

الضرورة. وعليها اتخاذ إجراءات مباشرة لإقامة صلات مع رابطات البلديات ورؤساء البلديات، ومن ضمنها جمعية "المدن المتحدة والسلطات المحلية" وغيرها من الهيئات؛

- على مصارف التنمية الإقليمية أن تجري دراسات بشأن المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ النقاط الواردة أعلاه ومن ضمنها عمل وكالات التصنيف، اعتباراً من الآن، إذا لم تكن هذه الوكالات موجودة؛

- على الأمم المتحدة أن تقوم، بواسطة المنسقين المقيمين وبمساعدة من المؤسسات المالية الدولية أو مصارف التنمية الإقليمية ذات الصلة، بإعداد برامج مستدامة لبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي لتحسين القدرات الإدارية لمشغلي إمدادات المياه؛

- على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتشاور مع برنامج الأغذية العالمي وغيره من الوكالات بشأن ما إذا كانت تجربتها في مجال اعتماد مناهج مبتكرة تقوم على كثافة اليد العاملة ذات الكلفة المنخفضة قابلة للتطبيق على مشاريع إمدادات المياه والمجاري؛

- على المصادر ذات الصلة توفير البيانات بشأن وكالات التنمية المحلية وآليات تجميع الموارد، في حال وجودها، والتي يمكن أن تساعد البلديات على اقتراض الأموال بفوائد متدنية؛

- على المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة، أن تدعو إلى عقد اجتماعات خاصة خلال ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مع وزراء التخطيط والمالية لمناقشة النقاط الواردة أعلاه على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛

- على مصارف التنمية الإقليمية (مثل مصرف التنمية الآسيوي)، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تنظّم حلقات عمل على المستوى دون الإقليمي وأن توفر مساعدة تقنية بشأن القواعد والمعايير التي يطلب مقدمو رأس المال التزامها. وهذا الأمر من شأنه مساعدة رؤساء البلديات، والمحافظين، ومدراء المرافق على اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال المحلية؛

- على المؤسسة المالية الدولية أن تنظّم حلقة عمل لمقدمي رأس المال بشأن تجربتهم مع الضمانات الجزئية، بما فيها الضمانات ضد مخاطر العملات.

إجراءاتنا

- البحث مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ووزراء التخطيط والمالية من أجل الإعداد لتنظيم اجتماعات خاصة بشأن عقد سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية والمساعدة التقنية؛
- تسهيل عقد الاجتماعات عبر المشاركة في المناقشات أو تقديم المساهمات؛
- متابعة نتائج الاجتماعات من خلال حوارات على مستوى رفيع مع البلدان والمؤسسات؛
- تعميم الإنجازات المهمة على صعيد التمويل والتي ساعدت البلدان على إحراز تقدّم في إنجاز الأهداف.

٤ - التصحاح

توجد حاجة ملحة لزيادة الوعي السياسي وتنسيق الإجراءات من أجل "وضع التصحاح على الطريق الصحيح". ومن دون هذين الأمرين لن نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والتصحاح. وهناك حاجة ملحة لبذل جهود في هذا المجال.

الهدف ١ للتصحاح

- (أ) زيادة الوعي بشأن الحاجة الملحة للتركيز على التصحاح في كلٍّ من أوجهه الثلاثة: ترويج النظافة الصحية، والترتيبات الصحية الخاصة بالمنازل، وشبكات المجاري.
- (ب) تشجيع تنفيذ إجراءات معجلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والتصحاح وخطّة جوهانسبرغ للتنفيذ.
- (ج) تنمية وتطبيق قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ حملات منسقة لدعم البلدان في مجال توفير التمويل، والتسويق، والتكنولوجيا، وتقديم المساعدة والتوجيه في ميدان التنظيم.

إجراءاتكم

- على الأمم المتحدة إعلان "السنة الدولية للتصحاح" بالاقتران مع إعلانات مماثلة تصدر عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التابعة لها؛

- على الأمم المتحدة أن تستحدث "جائزة للتصحيح" كجزء من "جائزة الأمم المتحدة للمياه من أجل التنمية المستدامة" الجديدة؛
- على الأمم المتحدة إجراء استعراض نقدي لقاعدة بياناتها بشأن هدف التصحيح في الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ضمنها تحديث تعريف "التصحيح المحسن" بحيث تجري المحافظة على استمرارية البيانات/المؤشرات والتي تقدم في الوقت نفسه صورة أوضح عن التحسن المتحقق؛
- نقل المسؤولية الأولى عن تقديم المساعدة إلى المستوى الإقليمي: على مصارف التنمية الإقليمية، بالتشاور مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو منظمات الأمم المتحدة القطاعية ذات الصلة، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة وبالتعاون مع المبادرات والحملات الجارية حالياً مثل "استراتيجية اليونسيف لتوفير المياه والتصحيح والنظافة الصحية للجميع"، و "الصندوق الدولي للإيكولوجيا والصحة"، أن تضع برنامجاً لتعزيز القدرات من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية أو دون إقليمية مع إشراك أصحاب المصلحة مثل إحصائيي الصحة والعلماء؛
- على اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تنظيم اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى، ولاسيما خلال "السنة الدولية للتصحيح" لاستعراض التغيرات السياسية والتنظيمية وتشجيعها؛
- بعد عقد حلقات العمل هذه، على الأمم المتحدة عقد "مؤتمر التصحيح العالمي" الذي تنظمه الأمم المتحدة قرب نهاية عقد "الماء من أجل الحياة"؛
- يجب التركيز بشكل خاص أثناء المناقشات الدولية على تعزيز مشاريع التصحيح المستدامة والموجهة نحو إعادة الاستخدام وتشجيع دمجها في سياسات القطاع ذات الصلة، مثل الصحة والزراعة؛

إجراءاتنا

- تقديم توصية إلى الأمين العام بأن تقوم الأمم المتحدة بإعلان "سنة عالمية للتصحيح" وتأسيس "جائزة للتصحيح"، وأن تشارك في المؤتمرات الإقليمية و "مؤتمر التصحيح العالمي"؛
- مناشدة رؤساء الدول والمنظمات الدولية إعلان "سنة دولية للتصحيح" ودعم العمل الإقليمي إلى جانب دعم انعقاد "مؤتمر التصحيح العالمي"؛

- مناقشة الأطراف الأساسيين في عقد "الماء من أجل الحياة"؛
- مناقشة المنظمات الإقليمية والدولية العمل للمساعدة على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التصحاح بالتعاون مع المبادرات والحملات الموجودة مثل "استراتيجية اليونسيف لتوفير المياه والتصحاح والنظافة الصحية للجميع"، و "الصندوق الدولي للإيكولوجيا والصحة". وسيتحمل كل عضو مسؤولية منطقة محددة ومنظمات محددة لإعداد النهج.

الهدف ٦ للتصحاح

على الحكومات الوطنية صياغة سياسات وخطط تصحاح استراتيجية وواضحة ومفصلة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إجراءاتكم

- على الجهات المانحة والحكومات الوطنية أن تميّز في تقاريرها وسياسات المانحين والحكومات ما بين التصحاح وإمدادات المياه، مع المحافظة على تكامل هذه السياسات بين القطاعات الفرعية مثل إمدادات المياه والتصحاح وفقاً لإطار العمل الشامل لـ "الإدارة المتكاملة للموارد المائية"؛
- على الحكومات الوطنية أن تقيّم سياساتها وخططها بشأن التصحاح، ولاسيما في ضوء الإنجازات المتحققة على صعيدي الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- على المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية تسهيل/إجراء دراسات للخيارات/النماذج المتاحة لسياسات البلدان وخططها الاستراتيجية بشأن التصحاح، بما في ذلك تشجيع القروض الصغيرة لدعم امتلاك الأسر للوازم التصحاح، ابتداءً ببلدان محددة؛
- على منظمات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف إعطاء أولوية أكبر لتمويل مشاريع التصحاح، ولاسيما في مجال بناء القدرات، لدى إعداد استراتيجيات المساعدة القطرية وتحديد آليات تمويل قطاع المياه (منشآت المياه، وما إلى ذلك)؛

- تعبئة موارد وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للمشاركة في الحملات الإقليمية لتقديم دعم أكبر لمشاريع التصحاح المستندة إلى الأسر والمجتمعات المحلية؛
- على وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو التعاون لتنظيم حلقات عمل إقليمية في المناطق ذات الأولوية لتحديد نماذج سياسات التصحاح الملائمة إقليمياً/محلياً والحلول التقنية وتقاسمها مع التركيز على التصحاح الإيكولوجي على نطاق صغير، وأحواض الترسيب والتصفية، وتكنولوجيات فصل البول؛
- على الأوساط الأكاديمية والعلمية تسريع البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية في مجال التصحاح وعلى وكالات الأمم المتحدة دعمها بحيث تتمكن المجتمعات المحلية من اعتماد إجراءات أكثر فعالية وملائمة للبيئة ومفصلة وفقاً للظروف المحلية.

إجراءاتنا

- تشجيع الدراسات والاستقصاءات بشأن الخيارات المتاحة لدى إعداد خطط واستراتيجيات مفصلة وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة في كل بلد، وذلك من خلال الحوار مع الجهات المانحة وغيرها من المؤسسات الملائمة؛
- التحاور مع مصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة والحكومات لتنفيذ البرنامج المكثف بشأن الإجراءات الإقليمية وعقد اجتماع التصحاح العالمي للأمم المتحدة في نهاية المطاف؛
- دعوة الأوساط الأكاديمية والعلمية إلى تسريع الأبحاث بشأن نماذج وتكنولوجيات بديلة لتحسين الإصحاح مثل الإصحاح الإيكولوجي، ونظام المعالجة بواسطة الشفط الفراغي، وفصل البول من المجاري؛
- الدعوة إلى إعطاء التصحاح أولوية أكبر ضمن مشاريع التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال استراتيجيات مساعدة البلدان وآليات تمويل قطاع المياه (منشآت المياه، وما إلى ذلك)؛
- إجراء حوار رفيع المستوى مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ إجراءاتها المشار إليها أعلاه؛
- كفالة ربط كل "إجراءاتكم" و "إجراءاتنا"، ضمن أمور أخرى، بتقارير عن مدى التقدم المحرز وبتيسير التواصل فيما بين الأطراف المعنية.

٥ - الرصد والإبلاغ

يتطلب تحقيق أهداف السياسات في قطاع المياه أدوات رصد ملائمة. وتقييم مدى التقدم في مجال تحقيق الأهداف والإبلاغ عن النتائج أمر حيوي لأصحاب المصلحة من أجل اتخاذ إجراءات إدارية.

الهدف ١ للرصد والإبلاغ

تعزيز البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح، وهو أمر حيوي لإنجاز رصد دقيق لمدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والتصحاح.

إجراءاتكم

- إقرارا بأهمية البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وخطّة عمل جوهانسبرغ للتنفيذ في مجالي المياه والتصحاح، يتعيّن على منظمة الصحة العالمية واليونسيف زيادة مواردها المالية والبشرية لتعزيز هذ الوحدة؛
- على الجهات المانحة تعزيز الدعم المقدم إلى البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح وأنشطته المرتبطة مباشرة بتحسين نتائجه؛
- على منظمة الصحة العالمية واليونسيف تنظيم حلقات عمل لتحسين دقة النظام الحالي والمنهجيات المستخدمة فيه؛
- على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية دعم البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح عبر كفالة الوصول إلى شبكات الدول الأعضاء فيها والإطلاع على خبراتها، ولاسيما على الصعيد الميداني.

إجراءاتنا

- حثّ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير التنفيذي لليونسيف بقوة على تنفيذ النقاط الواردة أعلاه،

- مناقشة إمكانية تخصيص المزيد من الموارد للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح مع الأمين العام للأمم المتحدة،
- الطلب إلى الجهات المانحة زيادة دعمها للبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح بوسائل ملموسة ووفقاً للاستنتاجات التي ستتوصل إليها حلقات العمل؛
- استعراض مدى التقدم المحرز لتحسين البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح وتعميم النتائج.

الهدف ٢ للرصد والإبلاغ

- قيام الحكومات الوطنية ببذل جهود منسقة لرصد إيصال خدمات المياه والتصحاح، بدعم من الأمم المتحدة والجهات المانحة عند الضرورة.
- تخصيص المزيد من الموارد للرصد من أجل تحسين عملية إيصال خدمات المياه والتصحاح إلى المستهلكين.

إجراءاتكم

- حثّ الحكومات الوطنية على إعطاء أولوية أكبر لرصد أداء قطاع المياه والتصحاح؛
- حثّ الحكومات الوطنية على قياس عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات المياه/التصحاح وفقاً لفئات الوصول في بلدانهم، والإبلاغ عنهم سنوياً؛
- حثّ البلدان التي لديها ورقات استراتيجية الحدّ من الفقر على إضافة هدف إليها بشأن عدد الأشخاص الذين سيتمكنون من الحصول على خدمات المياه ضمن إطار زمني معين؛
- حثّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تخصيص صفحات لمسائل المياه على موقع الإنترنت الخاص بها؛
- على الجهات المانحة الإبلاغ عن:
 - عدد الأشخاص الذين جرى تزويدهم بإمكانية الوصول إلى خدمات المياه والتصحاح نتيجة تنفيذ مشاريع إنتاجية برعايتها؛
 - التدابير الملموسة المتخذة لدعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه في البلدان الشريكة؛

- على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إنشاء قاعدة بيانات بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالمياه، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وخطط كفاءة استخدام المياه، وضم مسألة المياه إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

إجراءاتنا

- إثارة المسائل المشار إليها أعلاه بشأن الرصد في حوارات على مستوى رفيع مع الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الإقليمية؛
- التواصل مع وسائل الإعلام طلباً لمساعدتها في كفالة أن يفهم الجمهور طبيعة مشاكل الرصد ولحشد الدعم للجهود المبذولة لحلّها؛
- المطالبة بتحسين جميع آليات الرصد، عبر تضمينها معلومات عن شروط الخدمات المقدمة ولا سيما البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح.

الهدف ٣ للرصد والإبلاغ

- على الصعيد العالمي، بذل الجهود للمواءمة ما بين أنشطة الرصد والإبلاغ الموجودة حالياً في قطاع المياه من أجل زيادة فعاليتها.
- على الصعيد الوطني، تنمية أدوات الرصد وتعزيزها لتسهيل الإجراءات التي تتخذها الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة ولضمان اتساقها مع الآليات العالمية.
- على الصعيد العالمي، زيادة المعارف بشأن نفقات قطاع المياه.

إجراءاتكم

- على لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أداء دور قيادي في إيجاد منهاج عمل لتمكين الوكالات العالمية من تجميع البيانات الثابتة بشأن المياه وتقاسمها. وكخطوة أولى، على اللجنة المعنية بالموارد المائية تنظيم حلقة عمل لتقاسم المعلومات بشأن مبادرات الرصد العالمية؛

- على الأمين العام للأمم المتحدة العمل مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة لإعطاء البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لرصد إمدادات المياه والتصحاح أولوية أكبر في مجال تخصيص الموارد؛
- على الحكومات الوطنية دعم جميع الجهود الهادفة إلى تحسين أدوات الرصد الخاصة بموارد المياه والتصحاح في بلدانها لتصبح أكثر ملاءمة أكثر لما يلي:
أهداف سياساتها المائية؛
- حاجات مختلف أصحاب المصلحة، ومن ضمنهم الحكومات المحلية والمجتمع المدني؛
- على اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية توفير الدعم للحكومات لتعزيز أنظمة الرصد الوطني والتأكد من اتساقها مع الآليات العالمية؛
- على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحسين المعارف بشأن جميع نفقات المياه، ومن ضمنها الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجال البنية التحتية، والتشغيل والصيانة، ونفقات الأسر، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية.

إجراءاتنا

- استعراض التقدم المحرز المتحقق في مجال جمع البيانات المائية على الصعيد العالمي مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية،
- استعراض التقدم المحرز في مجال تطوير آليات وطنية لرصد إمدادات المياه والتصحاح مع منظمة الصحة العالمية واليونسيف؛
- إجراء مناقشات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن برنامجها لتطوير البيانات الاقتصادية لقطاع المياه.

٦ - الإدارة المتكاملة للموارد المائية

الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي نهج معترف به دولياً يسعى إلى تجنب فقدان الأرواح، وإهدار الأموال، واستنزاف رأس المال الطبيعي، بسبب القرارات التي أُتخذت بدون أن تضع في الاعتبار العواقب الأوسع نطاقاً الناجمة عن الإجراءات القطاعية. والإدارة المتكاملة للموارد المائية هي أداة مرنة للتعامل مع التحديات في مجال المياه، ولتعزيز إسهام المياه في التنمية المستدامة.

الهدف ١ لإدارة المتكاملة للموارد المائية

يجب أن تقدم جميع الحكومات الوطنية تقارير عن وضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه، والإجراءات الملموسة التي أُتخذت لتنفيذها.

إجراءاتكم

- تقدم الحكومات الوطنية تقارير قبل الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن صياغة وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه. وينبغي أن تتضمن التقارير التأهب للكوارث المتعلقة بالمياه. ويجب أن تضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة قاعدة بيانات عن الخطط الوطنية لإدارة المتكاملة للموارد المائية بحيث يمكن للحكومات أن تسجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه لديها، باعتبارها متابعة للقرارات التي أُتخذت في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛
- يرسل الأمين العام في عام ٢٠٠٦ رسالة إلى جميع البلدان للدعوة إلى تقديم تقارير عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه، يدعوها فيها إلى تقديم تقارير عن جهودها والنتائج التي أحرزتها؛
- يطلب الأمين العام من المنسقين المقيمين أن يقدموا تقارير عن قيام الحكومات بصياغة وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه، طبقاً لصيغة موحدة؛
- تعقد اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أو مصارف التنمية الإقليمية حلقات عمل لتمكين الدول من تبادل المعلومات بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه وأن تتعاون مع الدول في إعداد الخطط.

إجراءاتنا

- يوصي الأمين العام باتخاذ الإجراءات الواردة أعلاه؛
- إجراء حوار رفيع المستوى مع المنظمات الحكومية الإقليمية لتعزيز قيام الحكومات بصياغة وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه؛

- حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه، وتقديم تقارير عن إجراءاتها إلى الأمين العام؛
- تعريف الجمهور العام بصياغة وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة استخدام المياه بناء على المعلومات المسجلة في قاعدة البيانات والتقارير المقدمة إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛
- إبراز الحالات التي تبرز فيها الحكومات الوطنية تقدما جيدا في عملية الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتستخدم نهج شاملة تعطي الجهات ذات المصلحة دورا في تلك العملية.

الهدف ٢ لإدارة المتكاملة للموارد المائية

- تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الحالات العابرة للحدود وتقوية المنظمات العاملة عبر الحدود.

إجراءاتكم

- تعقد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية حلقة عمل مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية، والجهات المانحة المهتمة، لتقييم كيفية تحسين دعم المنظمات العاملة عبر الحدود وتعزيز التعاون بينها؛
- تجري المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية تقييما مشتركا لآليات التمويل، وتتضمن تجميع الموارد، لتنفيذ مشاريع المياه عبر الحدود بموجب مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- تستعرض المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة الفحص المستخدمة لتقييم وتنفيذ المشاريع المائية الدولية والكبرى، للتأكد من اتباع نهج موحد ومنظور الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- تصدق الحكومات الوطنية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

القرار ٢٢٩/٥١ المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧) وأن تطبق عقب ذلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أحواض الأنهار الدولية.

إجراءاتنا

- إجراء حوار مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن تطوير أدوات وآليات لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مثل تجميع الأموال لمشروعات المياه عبر الحدود ولقوائم فحص تقييم وتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- الاتصال بالحكومات الوطنية على مستوى رفيع لحثها على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية؛
- إجراء حوار مع منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة، بشأن أهمية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

٧ - المياه والكوارث

الماء هو الحياة. كما أن الماء هو أيضا تمديد للحياة. وقد حدثت الكوارث المرتبطة بالمياه في العقد الماضي بمعدل أكثر تواترا مما سبق، كما أنها كانت أكثر شدة. وكان الثمن الذي دفعناه من الأرواح وسبل كسب العيش هائلا، بالإضافة إلى عديد من الآثار الضارة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويمكن التنبؤ بمعظم الظواهر الطبيعية التي تسبب كوارث مرتبطة بالمياه. ولكننا نحتاج بصورة عاجلة إلى مزيد من الإجراءات للوقاية من الكوارث المرتبطة بالمياه، والاستعداد لها، والتحكم فيها. ويجب أن تستفيد تلك الإجراءات من المعارف والخبرات والقدرات التي توجد لدى المجتمعات والمنظمات المحلية والتقليدية.

الهدف ١ بشأن المياه والكوارث

- وضع هدف واضح على مستوى عالمي، بإرادة سياسية موحدة، يعبر عن توجه الإجراءات العالمية لتقليل الخسائر في الأرواح وفي سبل كسب العيش، التي تنجم عن الكوارث المرتبطة بالمياه.

إجراءاتكم

- تنظم وكالات الأمم المتحدة، على هدي من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع البلدان المهتمة بهذا الموضوع، فريقاً عاملاً رفيع المستوى لتطوير ذلك الهدف، وتعريف مبرراته السياسية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية؛
- يقوم الفريق العامل بدور قيادي في تنظيم:
 - حلقة عمل تضم أصحاب المصلحة المتعددين، ومن بينهم خبراء ومنظمات إغاثة دولية ومجموعات وطنية للتأهب للكوارث، وغيرها من المنظمات ذات الصلة ومن بينها المنظمات غير الحكومية، لوضع المعايير والطرئق اللازمة لبلوغ ذلك الهدف؛
 - عقد حلقات عمل على المستوى المحلي وعلى المستوى المجتمعي لمشاركة الخبرات والمعارف التقليدية والإجراءات المحلية استجابة للكوارث المتعلقة بالمياه؛
 - تنظيم مؤتمر دولي لتأكيد الإرادة السياسية ولوضع إجراءات استراتيجية مستقبلية للحد من الكوارث المرتبطة بالمياه، ومن بينها اعتماد الهدف.
- أن تعتمد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الهدف وتناقش إجراءات أخرى يجب اتخاذها؛
- تجمع استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، المعارف المتوفرة بشأن التنبؤ بالكوارث المرتبطة بالمياه، والوقاية منها والتأهب لها، والاستجابة لها، لكي يتم إدماجها ضمن الخطط الوطنية وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة استخدام المياه.

إجراءاتنا

- التواصل من خلال الحوارات وغيرها من الإجراءات مع المؤسسات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، لضمان اتخاذ الإجراءات المذكورة أعلاه؛
- الدعوة إلى إجراءات لتحقيق الهدف. بمجرد وضعه؛
- الانخراط في أنشطة دولية لرفع مستوى الوعي لوضع الهدف المقترح في صورة قابلة للتطبيق.

الهدف ٢ بشأن المياه والكوارث

- تقديم مياه وتصحاح كافيين ومأمونين خلال الكوارث وبعدها.

إجراءاتكم

- يجب على مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن ينسق الأنشطة التالية؛
- يجب على الحكومات الوطنية والمحلية أن تُضمّن كإجراءات استجابة مبكرة مهمة في خططها لإدارة الاستجابة للكوارث، تقديم مياه للشرب وتصحاح كافيين ومأمونين؛
- يجب على المجتمع الدولي والحكومات الوطنية أن تضمن الربط بين القائمين بإدارة الاستجابة للكوارث والمهنيين القائمين بإدارة المياه على المستوى المحلي والوطني والدولي، بما يلي، من بين أمور أخرى:
 - الاحتفاظ بالبيانات ورصدها بشأن المياه والتصحاح، ويمكن استخدامها لتقييم ومساعدة المناطق المتضررة عقب الكوارث، إدراكا للدور المهم للسلطات المحلية والمجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الدولية؛
 - ضمان أن تشمل الشراكات بين الجهات المشغلة لإمدادات المياه آليات للتعاون فيما يتعلق بالكوارث بين مشغلي إمدادات المياه، في الإغاثة من الكوارث والتعافي منها، لتحسين توفير المياه والتصحاح في حالات الطوارئ؛
 - يجب على الحكومات الوطنية والمحلية أن تضع سياسات وممارسات لجعل قدراتها في مجال المياه والتصحاح أكثر مرونة في التعامل مع الأخطار، وأن تقوم بذلك بالتوافق مع كل من المنظمات الوطنية والإقليمية المختصة بالتأهب للكوارث.

إجراءاتنا

- عقد حوارات رفيعة المستوى مع الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الإقليمية بشأن المياه والتصحاح لتحسين تقديم إمدادات كافية من المياه أثناء الإغاثة من الكوارث والتعافي منها؛

- الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لرفع مستوى الوعي بشأن التوصيات الواردة أعلاه في مجال المياه والتصحيح استجابة للكوارث؛
- العمل لتشجيع جميع الجهات المالكة للبيانات على التعاون لإنشاء آلية للرصد والتنسيق لتيسير مشاطرة البيانات بصورة استباقية مع المسؤولين عن الإغاثة في حالات الكوارث والمتطوعين فيها، قبل الكوارث وأثناءها وبعدها؛
- العمل على انخراط شركات الجهات المشغلة لإمدادات المياه في أنشطة التأهب للكوارث والإغاثة منها.

٨ - جائزة الأمم المتحدة للمياه

تحتاج الأمم المتحدة إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز الابتكار والتفاني، وفي ذات الوقت حشد الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المياه والتصحيح. وهكذا، فإن المجلس يهيب بالأمين العام للأمم المتحدة أن يُنشئ جوائز الأمم المتحدة للمياه لكي تُمنح سنوياً في عقد "الماء من أجل الحياة" لتركيز الاهتمام على التقدم الاستثنائي في مجال المياه والتصحيح من قبل الجهات المحلية العاملة فيه. وستنشط هذه الجوائز الجهات العاملة المحلية وتزيد اهتمام الجمهور العام بالمياه والتصحيح عالمياً.

١ - مسمى الجائزة

جائزة الأمم المتحدة للمياه للتنمية المستدامة - لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق المياه والتصحيح.

٢ - الأهداف

تهدف الجائزة إلى تعزيز اتخاذ الإجراءات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه، على المستوى المحلي بإضافة قيم لتلك الإجراءات وتنشيط الوعي بأهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه، للتنمية المستدامة للعالم.

٣ - المجال المستهدف

"إمدادات المياه" و "التصحيح".

٤ - مانح الجائزة

الأمين العام للأمم المتحدة

٥ - الفائز ومنح الجائزة

- تمنح جائزتان كبيرتان كل سنة، إحداهما لإمدادات المياه، والأخرى للتصحيح؛
- يمنح الأمين العام للأمم المتحدة لوحات تذكارية يوم ٢٢ آذار/مارس من كل سنة، وهو اليوم العالمي للمياه.

٦ - الموعد النهائي والإعلان

- يفتح باب تقديم الطلبات لجائزة العام التالي في اليوم العالمي للمياه؛
- سيكون الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو نهاية أيلول/سبتمبر؛
- سيتم النشر في المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن المياه أو التنمية المستدامة، مثل لجنة التنمية المستدامة وندوة ستوكهولم للمياه والمنتديات العالمية للمياه.

٧ - المتقدمون المؤهلون

- الحكومات الوطنية التي أجرت أنشطة ملموسة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه.

٨ - إجراءات الترشيح/تقديم الطلبات

- ترشيحات ذاتية من رئيس حكومة محلية؛
- يجب أن تُرفق خطابات إحالة من شخص واحد/مؤسسة واحدة على الأقل مع نموذج تقديم الطلب.

٩ - معايير التقييم

- يجب على لجنة الجائزة في كل سنة أن تضع تفاصيل معايير كل جائزة، ولكن يجب تطبيق القيم المشتركة التالية على كل جائزة:
- مشاركة عدد من أصحاب المصلحة؛
- نتائج واضحة، ويفضل أن تكون نتائج كمية؛
- إمكانية التطبيق على جهود حكومات محلية أخرى.

١٠ - التنظيم

(أ) لجنة الجائزة

- يقوم المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والتصحاح، بترشيح ٥ أعضاء في لجنة الجائزة، ويقوم الأمين العام بتعيينهم.
- تكون فترة عضوية أعضاء اللجنة ٣ سنوات.

(ب) الأمانة

- أمانة عقد "الماء من أجل الحياة" (تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بعمل الأمانة إلى أن تُنشأ أمانة العقد).

٩ - من نحن

إن حل مشاكل المياه العالمية مسألة محورية في تحقيق آمال العالم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والمجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمياه والتصحاح، هيئة مستقلة أنشأها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٤ لكي تقدم له المشورة ولكي تنشط الإجراءات العالمية بشأن المسائل المتعلقة بالمياه والتصحاح. ويرأس المجلس رئيس الوزراء الياباني السابق، ريوتارو هاشيموتو، وهو يتألف من مجموعة متنوعة من الشخصيات البارزة، والخبراء الفنيين، والأفراد الذين لهم خبرة ثابتة في الإلهام، وتحريك عجلة العمل في الحكومات، والعمل مع وسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

أعضاء المجلس

الرئيس

السيد ريوتارو هاشيموتو
رئيس الوزراء الياباني السابق

نائب الرئيس

السيد أوشي آيد
الأمين البرلماني السابق للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا

الأعضاء

السيد محمود أبو زيد
وزير الري والموارد المائية بجمهورية مصر العربية

السيد ديفيد بويز	مسؤول المرافق العامة، الخدمة العامة الدولية
السيد مايكل كامديسوس	المدير الإداري السابق، صندوق النقد الدولي
السيدة جوانيتا كاستانيو	المستشار الخاص السابق للقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة، والاتحاد العالمي للحفاظ
السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون	رئيس الشراكة العالمية للمياه
السيدة جوسلين داو	الرئيس السابق لمنظمة بيئة المرأة وتنميتها
السيد جورجيو جياكوميللي	رئيس معهد إدارة التنمية المائية
السيد أنجيل غوريا	وزير المالية السابق بالمكسيك
السيد روني كاسريلس	وزير خدمات الاستخبارات بجنوب أفريقيا
السيدة أوليفا لا أو كاستيللو	رئيس الطاولة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ للاستهلاك والإنتاج المستدامين
السيد أنطونيو دا كوستا ميراندا نيتو	مدير الشؤون الدولية، الرابطة البرازيلية للجهات العامة المشغلة للمرافق البلدية والتصحاح
السيد بول نيلسون	المفوض السابق للمعونة الإنمائية والإنسانية بالاتحاد الأوروبي
السيد إريك أودادا	كبير العلماء السابق، معهد أبحاث البحار والمياه العذبة في كينيا
السيد جيرار باين	رئيس أكوافيد، الاتحاد الدولي للجهات المشغلة لمرافق المياه
السيدة جوديث ريس	نائب مدير الإدارة البيئية وإدارة الموارد، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة
السيد يوردان يوزونوف	نائب وزير البيئة السابق في بلغاريا
السيد شوشنغ وانغ	وزير الموارد المائية، جمهورية الصين الشعبية
السيد بيتر ويكي	نائب الرئيس التنفيذي السابق، مؤسسة التمويل الدولية

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

ورقة معلومات أساسية مؤرخة آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن مشروع القرار
المقترح عن السنة الدولية للتصحيح ٢٠٠٨

١ - معلومات أساسية

تقضي الأهداف الإنمائية للألفية بأن تخفض دول العالم إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول بطريقة مستدامة على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الأساسي. وكان التقدم المحرز في تحقيق هدف التصحيح بطيئا وغير كاف بصورة خاصة. ولم ترتفع نسبة شمول التصحيح العالمي سوى بـ ٩ في المائة من ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٢، مما يترك حوالي ٢,٦ بليون شخص - أي نص العالم النامي - ما زالوا يعيشون بدون تصحيح محسن. ولن يؤدي الافتقار إلى إحراز تقدم ملموس في هذا المجال إلى تأثير سلبي كبير فقط على تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو التنمية المستدامة، ولكن أيضا على أهداف حاسمة أخرى مثل القضاء على الفقر والصحة في مجموعها.

ومن المؤكد أنه يلزم على سبيل الاستعجال اتخاذ إجراءات عالمية أكثر تضافرا بشأن التصحيح وذلك للمتابعة الملائمة للهدف الإنمائي للألفية والأقسام ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفي هذا السياق، طرح المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمياه والتصحاح الذي يرأسه رئيس الوزراء الياباني السابق، ريوتارو هاشيموتو، توصيات محددة وملموسة بشأن السياسات فيما يتعلق بموضوع التصحيح في خطة عمل هاشيموتو التي قدمها والتي صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٦. ومن بين هذه التوصيات حث الأمم المتحدة على إعلان عام ٢٠٠٨ سنة دولية للتصحاح، بغية رفع مستوى الوعي العالمي وتنشيط الإجراءات اللازمة لهذه المسألة ذات الأهمية الحيوية.

وسيشكل عام ٢٠٠٨ منعطفًا حاسمًا في موضوع التصحيح والمياه بصورة عامة. ففي عام ٢٠٠٨، ستعقد لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دورتها السادسة عشرة، حيث ستجري استعراضا شاملا للتقدم المحرز في القرارات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة والتي تناولت هذه المواضيع بصورة واضحة. وفي عام ٢٠٠٨ أيضا، سيقام معرض عالمي بشأن موضوع المياه في سرافوسه بإسبانيا. وهكذا يعتبر عام ٢٠٠٨ الوقت المستصوب لتوفير تركيز قوي وزخم لحل موضوع التصحيح حيث سيفضي إلى

المنتدى العالمي للمياه الذي سيعقد في تركيا عام ٢٠٠٩، وإلى جانب العقد الدولي الجاري للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٢ - الهدف

الغرض الرئيسي من تحديد السنة الدولية للتصحيح غرض مزدوج: فمن ناحية، كما ذكر أعلاه، تهدف حملة السنة الدولية للتصحيح إلى زيادة الوعي العام العالمي على جميع المستويات. وسيتم ذلك بالأهمية الشديدة لاجتذاب اهتمام القادة السياسيين للدول والمنظمات ذات الصلة على الصعيد العالمي، بغية التعبئة الكاملة للموارد المالية والبشرية التي تمس الحاجة إليها من أجل تحسين الحالة.

والهدف الثاني هو وضع خريطة طريق ملموسة ذات خطوات محددة يتخذها كل واحد من أصحاب المصلحة قرب عام ٢٠٠٨ وما بعده. وسيشمل أصحاب المصلحة جميع الأطراف ذات الصلة، أي المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني والأعمال التجارية وما إلى ذلك. ومن المهم أن يكون لدى كل طرف معني شعور ومسؤولية واضحة للتعميل بإجراءاته في أطر زمنية محددة، يتشاطرها الجميع وتستعرض في دورات مقبلة للجمعية العامة. ولدى صياغة خطط العمل هذه، تراعى التوجيهات الموصى بها في خطة عمل هاشيموتو المذكورة أعلاه:

- تصوغ الحكومات الوطنية والجهات المانحة سياسات استراتيجية للتصحيح، من حيث آلية التمويل والحلول الفنية والإدارة المتكاملة للموارد المائية،
- تصمم مصارف التنمية الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة برامج لبناء القدرات في حلقات عمل إقليمية،
- تنظم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة اجتماعات استعراض إقليمية رفيعة المستوى في عام ٢٠٠٨،
- تنظم الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا للتصحيح قرب نهاية العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٣ - إطار التنفيذ

كما جاء في مشروع القرار، ستدعى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إلى أداء دور قيادي في تنسيق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة ذوو الصلة، بغية صياغة مقترحات أولية كي ينظر فيها في الجمعية العامة بشأن أنشطة يمكن الاضطلاع بها. وستكون إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، التي تتولى المسؤولية عن لجنة التنمية المستدامة، في وضع يتيح لها أن ترصد عن كثب التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية والتزامات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤ - الجدول الزمنية المتوقعة

بعد اعتماد مشروع القرار، تدعى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن تنظما في أوائل عام ٢٠٠٧ اجتماعا أوليا لأصحاب المصالح الرئيسيين لمناقشة العناصر المحتملة في خطة الطريق كما يرد أعلاه، كي يعد هذا الصك في أقرب وقت ممكن. كما ستعتبر الدورات المقبلة التي ستعقدها لجنة التنمية المستدامة كفرص ممكنة لإجراء استعراض مؤقت للتقدم المحرز.